

حضور حاشد لاحتفال مجلس التعاون الخليجي بالذكرى الـ 28 .. والعطية يؤكد:

## أنجزنا مرحلة مهمة بالمسيرة الاقتصادية وندعو لحل إشكالية النووي الإيراني





الجزيرة - المحرر الدبلوماسي . تصوير: التهامي عبدالرحيم

احتفلت الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مساء اول امس الاثني بمقر المجلس في الرياض بالذكرى الثامنة والعشرين لقيام مجلس التعاون، وقد حضر الحفل العديد من اصحاب السمو الملكي الامراء والفضيلة العمماء والمعالى الوزراء وسعادة السفراء.

وقد وجه امين عام المجلس الاستاذ عبدالرحمن بن حمد العطية كلمة رحب بها الحضور مؤكداً بان تجربة مجلس التعاون أصبحت تحظى على المستويين العربي والدولي بمكانة متميزة، سواء بما تمثله كنموذج ناجح للتكامل الإقليمي، او من حيث سجلها المشرف في الالتزام بالواقعية والقضايا العربية والدولية، وتوثيق العلاقات مع الدول العربية والدقيقة، ولم تتعزل هذه التجربة عن منطلقة انتمائها العربي، التي تمثل لها سنناً، وأوضح بان مسيرة مجلس التعاون أنجزت مرحلة هامة على طريق التكامل الاقتصادي، بإعلان قيام السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من مطلع العام 2008، ذلك القرار النوعي الذي يمثل تنويعاً لقرارات اتخذها مجلس التعاون خلال سنوات عديدة تلت تاسيسه، حيث استحدثت دول المجلس مفهوم المواطنة الاقتصادية الخليجية، وعلقت على التوسع في تطبيقاته العملية، ويشكل مندرج، ليشمل مجالات واسعة مثلت الذروة التي هيأت الأرضية فيما بعد لقيام السوق الخليجية المشتركة، والتي تقوم على مبدأ اساسي وهو ان يتمتع مواطنو دول المجلس، الأفراد والاهليانيون، بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء، بحيث تتوفر لهم جميع الفرص التي تمنح للمواطنين في جميع المجالات الاقتصادية.

واكد العطية بان دول مجلس التعاون وقتت بكاملاً مع الشعب الفلسطيني في محنته، واملت في مارس 2009م، اثر جريمة العدوان على غزة، مساهمته لإعادة إعمار غزة بمبلغ مليار وست مائة وستة واربعين مليون دولار امريكي، وذلك ضمن الخطة الدولية لحشد الموارد المالية لإعادة إعمار القطاع. كما قررت دول المجلس تفعيل هذا البرنامج، بالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية الدولية المتخصصة، والتنسيق مع ذلك مع المؤسسات الشرعية الفلسطينية.

واكد العطية بان قمة بارقة امل في الأفق، تشمل في تحول الموقف الدولي إيجابياً نحو الدفع باتجاه تحريك عملية السلام، سيما من الإبارة الأمريكية الجديدة، التي تنطلق إلى ان يكون تجاوبها ودعمها لعملية السلام جاداً وبخطوات ملموسة على أرض الواقع، ومترجماً للأمان العربي التي يضعها المجتمع الدولي والدول الإسلامية على هذه الإبارة، ونرى ضرورة تصيد سلف زمني ملزم للجانب الإسرائيلي.

فالقيادة العربية للسلام لم تعد مبادرة عربية فحسب، ولكنها مبادرة إسلامية كذلك، ولا بد للمجتمع الدولي ان يدرك ان الدول العربية والإسلامية قد اتخذت خطوة تاريخية بتبنيها المبادرة العربية للسلام التي تفتح الباب امام تصالح تاريخي يعيد الحقوق لأبناء الشعب الفلسطيني، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والإنسحاب الإسرائيلي من كامل الأراضي العربية بما فيها مرتفعات الجولان السورية المحتلة إلى خط السادس من يونيو 1967م وبقيّة الأراضي اللبنانية، وذلك مقابل التزامات السلام التي قبلت بها الدول العربية والإسلامية، ولكن لا بد من تكبير الطرف الإسرائيلي، والمجتمع الدولي، ان هذه المبادرة لن تظل مطروحة إلى الأبد، وانها لم تنطلق من ضعف بل من رغبة جادة في السلام العادل والشامل والدائم.

وفي الشأن العراقي، فإن مجلس التعاون قد اكد مراراً مواقفه الثابتة والمتطرفة في احترام وحدة العراق، وسيادته واستقلاله، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وبهوية الآخرين لإتباع النهج ذاته، والحفاظ على هوية العراق العربية والإسلامية وتنطلق إلى ان يتصلق لهذا البند الثابتين إستتباب الأمن والاستقرار، والإسراع في إنجاز المصالحة الوطنية الحقيقية، ضماناً لإنجاح العملية السياسية الشاملة الحاصلة لكافة أبناء الشعب العراقي، دون استثناء او تمييز.

وفيما يخص العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإنني اود الإشارة إلى اننا تربطنا معها روابط الجوار والتاريخ والدين والمصالح المشتركة، إلا انه يؤسفنا إستمرار قضية الجزر الثلاث المحتلة، طنب الكبرى، وطنب الصغرى وابوموسي، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، دون حل، الأمر الذي يلقى بظلاله السلبية على جهود تعزيز الثقة بين الجانبين، ونأمل ان تستجيب إيران للمبادرات السلمية لدولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون، بما يسهم في حل هذه القضية بالطرق السلمية، إما عن طريق الحوار المباشر او بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. أما فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، فإننا في دول مجلس التعاون ندعو إلى حل هذه القضية بالوسائل الدبلوماسية، بما يعزز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، مع الإقرار بحق الدول في الاستفادة من التقنية النووية للأغراض السلمية، وفقاً للضوابط التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتفاقيات ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالأوضاع في السودان، فإن مجلس التعاون يشهد بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لمعالجة أزمة دارفور، وتضامن مع جمهورية السودان الشقيقة بعدم القبول بالموقف غير المتوازن للمدعي العام لمحكمة الجنائية الدولية.

كما نشهد بتواصل الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة إلى توقيع اتفاق حسن نوايا وبناء ثقة في مدينة الدوحة في فبراير الماضي، برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، امير دولة قطر رئيس القمة العربية.

أما في مجال مكافحة الإرهاب، فإن مجلس التعاون يؤكد على أهمية التصدي لهذه الظاهرة الدولية الخطيرة التي لا تنتمي إلى دين أو ثقافة أو عرق، وهي ظاهرة تهدد السلم والأمن الدوليين، ومن هذا المنطلق، فإننا نجد تأكيداً مهماً لكل جهد إقليمي ودولي لمكافحة هذه الظاهرة، وندعو إلى ضرورة التصدي لها بكافة صورها وأشكالها، بما في ذلك إرهاب الدولة، وفي إطار الشرعية الدولية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بعيداً عن الانتقالية وازدواجية المعايير، كما ندعو إلى التمييز بين الإرهاب وبين حق الدول والشعوب في مقاومة الاحتلال، وادان الشيد في هذا الشأن بمقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب بهدف إيجاد قناة للتعاون والتنسيق بين كافة الأجهزة الأمنية في دول العالم.

هذه جوانب من مسيرة مجلس التعاون والتزاماته وإنجازاته، ارتأت اطلاقكم عليها في هذه المناسبة العزيرة، التي يعكس حضوركم الكريم مكانتها لدينا جميعاً أكثر ترحيباً بكم، وأشكر لكم مشاركتكم في الإحتفاء بهذه المناسبة، وأسأل الله عز وجل ان يجمعنا وإياكم دائماً لما يجب ويرضى، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.